

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٦٦

الثلاثاء، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

وفي حين نجد أن ميثاق الأمم المتحدة قد أناط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لا ينبغي أن ننسى أن الجمعية العامة تقوم أيضا بدور هام وذي مغزى في هذا الصدد. وبالتالي من المهم أن يتمكن هذان الجهازان من صياغة علاقة منسقة ومتكاملة فيما بينهما.

وقد أكد وفدي في مناسبات عديدة على ضرورة تعزيز فعالية وشرعية مجلس الأمن عن طريق إعادة هيكلة تشكيله وكذلك عن طريق تحسين أساليب عمله وشفافيته. وما زلنا نعتقد أنه ينبغي تناول هذين الجانبين من الإصلاح ضمن حزمة شاملة من التدابير. وينبغي لعضوية الأمم المتحدة بأسرها أن تبذل كل جهد مستطاع من أجل التوصل إلى اتفاق في المستقبل القريب على تدابير عملية من أجل الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

لكن لأغراض مناقشة اليوم، أود أن أركز على هدف زيادة الشفافية في عمل المجلس وتحسين التفاعل بين المجلس والدول غير الأعضاء فيه.

ومن دواعي سرور وفدي أن المجلس أدخل بالفعل تغييرات إيجابية عديدة في هذا الصدد. ومع

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ترنكويس (جزر البهام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/51/2)

السيد كونيوشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، سعادة السفير نوغروهو ويسنومورتي، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

في عالم اليوم لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والحفاظ عليهما بالاستناد إلى القوة السياسية أو العسكرية وحدهما. إن الاهتمام بالقضايا الإنسانية وكذلك الاهتمام بالحاجة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة البناء الوطني قد أصبحا بشكل متزايد عنصرين أساسيين في السعي لتحقيق السلام والاستقرار. وعلى أساس هذا الاعتراف فإن اليابان عازمة، بوصفها عضوا في مجلس الأمن ابتداء من العام المقبل، على الاسهام في تحقيق هدف المجلس المتمثل في ضمان السلام والاستقرار في مختلف أنحاء العالم.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وطوال العام الماضي كان يبدو أن هناك لجوءاً متزايداً من جانب المجلس إلى عقد جلسات رسمية مفتوحة لغير الأعضاء. وقد استغلت وفود عديدة، بما فيها وفدي، هذه الفرص القيمة. ونحن نرحب بهذا الاتجاه، ونشجع عقد جلسات رسمية في صورة مناقشة توجيهية قبل أن يبدأ المجلس دراسته الموضوعية لأي بند.

وربما أمكن أيضاً تحقيق الشفافية في عمل المجلس من خلال تعميم برنامج عمله الشهري المؤقت في صورة وثيقة رسمية، ومن خلال المشاورات بين رئيس المجلس ورئيس الجمعية العامة ورؤساء المجموعات الإقليمية، وما إلى ذلك. ونحن نلاحظ مع التقدير أن لجان الجزاءات أصدرت هذا العام تقارير سنوية، ويحدونا الأمل في أن تنظر في اتخاذ تدابير إضافية سعياً إلى تحسين الشفافية في عملها. وتنوي اليابان أن تبقي هذه المسائل في الاعتبار لدى مشاركتها في عمل المجلس في العام المقبل.

وفيما يتعلق بالدعوة إلى إضفاء الطابع الرسمي أو المؤسسي على إجراءات تحسين شفافية المجلس، يرى وفدي أن هذه المسألة تتطلب دراسة كل حالة على حدة، وحسبما يقتضيه جوهر كل إجراء مقترح. ففي حين أن بعض الإجراءات قد تكون أكثر فعالية إذا أعطت طابعاً رسمياً، فإن غيرها من الإجراءات قد يتطلب المرونة اللازمة للممارسات غير الرسمية. وينبغي أن يبقى هدفنا في هذا الصدد هو تحقيق أفضل النتائج الموضوعية.

لقد قيل مرات كثيرة أن تقرير مجلس الأمن ينبغي أن يتضمن جزءاً تحليلياً. ومن الناحية الأخرى، قيل أيضاً إنه لا يمكن لمجلس الأمن، عملياً أو سياسياً، أن يوافق على عرض أنشطته في أسلوب روائي أو إجراء تقييم لها بعد وقوع الأحداث. ووفد اليابان يرحب بإدخال أي تحسينات موضوعية على التقرير، ويعتقد أن من المفيد، تحقيقاً لهذه الغاية، أن تجرى مناقشته في الجمعية العامة. وحتى إذا كان المجلس في مجمله غير قادر على تقديم تقييمات تحليلية في تقريره، فإن الأفكار التي يبدئها فرادى أعضائه قد

ذلك، لا يزال يتعين عليه القيام بأشياء أخرى كثيرة. وتعتقد اليابان أنه في هذا المسعى يمكن بل ينبغي لأعضاء المجلس ولأعضاء الأمم المتحدة عموماً العمل معاً لأن تحسين أساليب العمل وزيادة الشفافية لن يعودوا بالفائدة على المجلس وحده بل أيضاً على المنظمة ككل. ومع ذلك، يتعين توخي الحذر في العمل على تحقيق هذا الهدف لئلا ننتقص من الفعالية والمرونة اللازمتين للمجلس في اضطلاعهم بمهامهم. وترجع اليابان أن تكرر طاقاتها لتحسين الاتصال في الاتجاهين بين المجلس وغير الأعضاء عندما تبدأ عضويتها في المجلس لفترة سنتين في عام ١٩٩٧.

واسمحوا لي الآن أن أعلق على بعض التدابير المحددة للإصلاح في هذا المجال. إن وفدي لا يزال يولي أهمية للممارسة الحميدة التي أدخلت في عام ١٩٩٤ المتمثلة في قيام رئيس المجلس بتقديم إحاطة إعلامية إلى الوفود غير الأعضاء في المجلس. وتشكل هذه الإحاطات الإعلامية آلية قيمة في إطار السعي إلى زيادة الشفافية وإبقاء غير الأعضاء على علم بتطورات عمل المجلس. ولكن من الأهمية بمكان أن تقدم هذه الإحاطات الإعلامية معلومات دسمة بالفعل وأن يعقدها الرئيس بصورة يومية كلما أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بكامل هيئته. وترجع اليابان أن تفعل ذلك عندما تتولى رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

والمشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات مجال آخر يجري فيه وضع ترتيبات عملية. ونحن نرحب، بشكل خاص، بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/13) الذي يلخص الترتيبات المحسنة التي نأمل أن تطبق بصورة ثابتة. ومن الأهمية بمكان أن تعقد هذه المشاورات قبل أن يبدأ المجلس النظر في مشاوراته غير الرسمية التي يجريها بكامل هيئته في أمر إصدار ولاية لبعثة ما. وستعمل اليابان، خلال شهر رئاستها، على ضمان اتباع هذه الممارسة أيضاً. وفي الوقت ذاته، ينبغي أيضاً تشجيع البلدان المساهمة بقوات على المشاركة بنشاط أكبر في هذه المشاورات عن طريق تقديم ملاحظاتها وأفكارها الخاصة حول المسائل المتصلة بالسياسة العامة.

ونود أن نشير إلى الجزء الأول من التقرير المتعلق بالمسائل التي نظر فيها مجلس الأمن في إطار مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. لقد قالت المكسيك إن اللجوء إلى التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق يجب أن يكون تصرفا استثنائيا ولا ينبغي أن يحدث إلا بعد استنفاد آلية التسوية السلمية للمنازعات. وبالطبع، يشكل الفصل السابع من الميثاق أحد القواعد الأساسية للأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، ولكن استخدامه المفرط يضعف مصداقية مجلس الأمن وبالتالي مصداقية الأمم المتحدة ككل.

والفصل السابع، بنصه وروحه، يختلف بصورة جوهرية عن عمليات حفظ السلام التي لم ينص عليها الميثاق، ولكنها أوجدت بنفسها فرضيات خاصة تركز عليها. ولكي نحافظ على الفعالية، يتعين علينا أن نميز بين الأمرين.

ولئن كان عدد عمليات حفظ السلام والمشاركين فيها قد انخفض مؤخرا، فإن نطاق ولايات هذه العمليات مستمر في الاتساع. ولعل إسهام الأمم المتحدة يترك أثرا حاسما في عدة صراعات معروفة. ولهذا ينبغي لنا أن نكفل التعادل بين هذه الولايات، والموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذها، وذلك خاصة بالنظر إلى أن إنشاء عملية لحفظ السلام لا يشكل، بصفة عامة، التزاما قصير الأجل. وعلى وجه التحديد يجب أن نكفل أن يكون نطاق الولاية متسقا تماما مع المعالم التي يوافق عليها أطراف الصراع أنفسهم لقبول مساندة الأمم المتحدة. ويجب ألا يغيب عن ذهننا أن السلم لا يمكن فرضه فرضا.

وأود أيضا أن أشير إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والاتفاقات الإقليمية. ونرى أن التعاون يجب أن يقوم على احترام ولايات الهيئات الإقليمية وأحكام الفصل الثامن من الميثاق. ومن الضروري أن يكون هناك تنسيق وثيق جدا بين وجود الأمم المتحدة والوجود الذي تتيحه الاتفاقات والمنظمات، وأن تكون هناك أهداف أيضا ووسائل وغايات مشتركة. ويجب ألا تتعدى إجراءات المنظمات الإقليمية إطارها القانوني الذاتي.

تعزز مناقشة الجمعية. ولذلك فإننا نود أن نشجع الدول الأعضاء على تقديم آرائها عن أنشطة المجلس، وأن نحث المزيد من أعضاء المجلس - الحاليين والتاريخيين - مؤخرا والدائمين - على التكلم عن هذا الموضوع. ونعرب عن شكرنا لأعضاء المجلس الذين يفعلون ذلك اليوم.

وخلال السنوات العديدة الماضية، تابع وفدي، بوصفه غير عضو، أعمال مجلس الأمن عن كثب. وهو يدرك جيدا الحاجة إلى إضفاء المزيد من الشفافية على عمل المجلس وإلى زيادة التفاعل بين المجلس وأعضاء الأمم المتحدة عموما. وتتطلع اليابان إلى عضويتها في المجلس بوصفها فرصة للدراسة والتقصي، بصورة عملية وبالتعاون مع بقية الأعضاء، للطريقة التي يمكن بها للمجلس أن يستجيب على أفضل وجه لتلك الحاجة.

السيد تليو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
تعلق المكسيك أهمية خاصة على التقرير الذي يقدمه مجلس الأمن سنويا إلى الجمعية العامة. والمجلس بقيامه بذلك، إنما يفي بواجبه بمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق برفع تقارير إلى الجمعية العامة عن التدابير التي اعتمدها بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت ذاته فإن الجمعية بدراساتها لهذه التدابير، تفي بواجبها بمقتضى المادة ١٥. ولهذا فإن النظر في التقرير المعروض علينا اليوم يمثل همزة وصل ضرورية بين الجهازين.

ونلاحظ مع الارتياح الشديد أنه في هذا الوقت الذي يتعين فيه على الدول الأعضاء اتخاذ قرارات هامة بشأن مستقبل الأمم المتحدة، ظل الاتصال بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة مستمرا وسلسا. ونأمل في استمرار هذه الممارسة وتعزيزها.

إننا نشكر الممثل الدائم لاندونيسيا، السفير ويسنوموتي، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرض التقرير عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويسرنا أن عرضه يواصل التقليد الهام الذي بدأ في عام ١٩٩٣، وأن الجهود لا تزال تبذل لتحسين شكل التقرير.

هذه الجلسات في يومية الأمم المتحدة. وقد لاحظنا أنه بالنسبة لحالات معينة ورد ذكرها في مقدمة التقرير، أصدرت بيانات صحفية، وجمعت وأُتيحت للوفود المهتمة المقررات الصادرة بشأن المسائل ذات الأهمية، كما جرى تقديم إحاطات اعلامية شفوية للدول الأعضاء.

والآثار الثانوية لنظم الجزاءات تشكل مصدرا للقلق. وتجري مناقشات هذه المسألة، لا في الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بخطة للسلام فحسب، بل أيضا في اللجنة السادسة. ونعتقد أن من الضروري أن ندعم ممارسة الاستماع إلى جميع تعليقات الدول والمنظمات المعنية بالمسائل التي تناقش في الجلسات المغلقة للجان الجزاءات.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن الوقت قد حان لتنفيذ ما جاء في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق بشأن تقديم التقارير الخاصة. ويكون من المفيد جدا، في حالة العمليات التي انتهت، أن يقدم مجلس الأمن تقريرا إلى الجمعية العامة يضم تقييما دقيقا للمنجزات التي تحققت وللمشاكل التي صودفت. وفي مناسبات أخرى ذكرنا أيضا أن تقديم تقارير ربع سنوية من المجلس إلى الجمعية أمر من شأنه أن يسهم في تعزيز الاتصال بين الجهازين. وقد كان من المفيد للغاية قيام رئيس مجلس الأمن بصورة دورية بإحاطة الوفود المهتمة علما بأعمال المجلس، وصدور الاعلان عن هذه الاحاطات في يومية الأمم المتحدة. ومع ذلك، نعتقد أن تكليف مقرر للمجلس يتولى احاطة الدول الأعضاء أمر من شأنه أن يزيد من تعزيز التعاون بين المجلس وبقية الدول الأعضاء.

وهناك مجال يحظى بأهمية قصوى لدى الجميع، وهو المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. فالبلدان التي تسهم بالأفراد في عمليات حفظ السلام لها مصلحة مشروعة تماما في المشاركة في اتخاذ القرارات التي يمكن أن تعرض حياة جنودها للخطر، أي القرارات التي تؤثر مباشرة على من يعملون، ومن يبذلون أرواحهم في كثير من الأحيان، من أجل إرساء السلام، والبيان الذي أصدره رئيس المجلس في الشهر الماضي بشأن هذه المسألة، بناء على مبادرة من الأرجنتين ونيوزيلندا وعدد كبير من الوفود الأخرى، قد حسن من

ونعتقد أن الفصل ٢٥ من التقرير، "وثائق مجلس الأمن وطرق وإجراءات العمل"، هام للغاية، حيث أن السعي إلى الشفافية وتحقيق الديمقراطية في طرق وإجراءات العمل في مجلس الأمن سعي من شأنه أن يعزز عمل المجلس. فمن الطبيعي أن يكون لدى الدول الأعضاء اهتمام دائم بالاطلاع على صورة شاملة عن أنشطة المجلس، بل أيضا أن تكون لديها الرغبة في الإعراب عن وجهات نظرها في المسائل التي تهمها وتؤثر عليها. وقد ظهر هذا الشاغل بوضوح في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، حيث طرحت مقترحات مختلفة، بعضها يتناول التقرير المطروح علينا اليوم.

ورغبتنا في تحقيق قدر أكبر من الشفافية والديمقراطية تتصل بالحاجة إلى إسهام الدول الأعضاء في المنظمة اسهاما بناءً في عمل مجلس الأمن. ولا شك لدى المكسيك في أن تقديم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمزيد من الدعم لقرارات مجلس الأمن أمر سيعزز قدرة وكفاءة وفعالية هذا الجهاز الذي أسندت إليه مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، نرحب بالمبادرة الفرنسية، التي أيدها المجلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بعقد جلسات علنية بصورة أكثر تواترا، وبخاصة في المرحلة الأولية من النظر في أي بند، ونشجع المجلس على توطيد هذه الممارسة. ونعتقد أيضا أن من الضروري استخدام المادة ٢١ من الميثاق بكل طاقتها، فوفقا لها يمكن لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أن تشارك، دون حق في التصويت، في مناقشة أية مسألة تطرح على مجلس الأمن. وهذا الاقتراح الداعي إلى ضمان ممارسة حق مكرس في الميثاق، الذي تقدمت به الجمهورية التشيكية في محفل آخر، إنما هو اقتراح جدير بتأييدنا الكامل.

ونرحب بموافقة أعضاء المجلس على الاقتراح الداعي إلى أن يقدم رؤساء لجان الجزاءات إحاطات إعلامية شفوية إلى الأعضاء المهتمين بالأمر في المنظمة، ويسرنا بوجه خاص أنه يجري الاعلان عن

ومنذ قيام مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بالوثائق والمسائل الاجرائية الأخرى، والى حد ما نتيجة لأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاحات مجلس الأمن، اتخذ المجلس مجموعة من الخطوات لتعزيز شفافيته وزيادة التفاعل والتشاور بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه. وتضمنت هذه الخطوات تقديم رئيس المجلس احاطات إعلامية منتظمة للدول غير الأعضاء في المجلس، وقد أصبحت هذه الاحاطات الآن ممارسة راسخة. وهناك أيضا الاحاطات الإعلامية التي تقدم لرؤساء المجموعات الإقليمية. كما أن رؤساء مختلف لجان الجزاءات يقومون بين حين وآخر باطلاع أعضاء الأمم المتحدة على أنشطتهم التي تجرى في اجتماعات مغلقة. وعلاوة على ذلك، كان هناك اتفاق على أن يكثُر مجلس الأمن من لحوئه الى الجلسات العلنية، وبخاصة في المرحلة المبكرة من نظره في أي موضوع. وكل هذه الأمور أضافت إسهاما محمودا الى مصداقية مجلس الأمن، ولكنها قصرت عن توفير الانفتاح والشفافية المرغوبتين وللتين تتوقعهما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المجلس. ذلك أن المشاورات المغلقة ما زالت هي النهج المفضل لدى المجلس.

وثمة تحسن هام آخر هو اضافة الطابع المؤسسي على نظام المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. والاكلية التي أنشئت في عام ١٩٩٤ شهدت مزيدا من التحسينات كان آخرها البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن هذا الموضوع. إن عملية التحسين عملية مستمرة، ويلزم أن تستمر، بالنظر الى التعقيدات والمطالب المتزايدة المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونيجيريا، بوصفها بلدا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات منذ أمد طويل، ترى أن المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن ليست مرغوبة فحسب بل إنها لازمة أيضا للوفاء التام بالتزاماتنا بموجب الميثاق.

وكجزء من الجهود المبذولة لتحسين وثائق مجلس الأمن، قام أعضاء المجلس، من خلال مذكرة رئيسه الواردة في الوثيقة S/1996/603، والتي وضحت بعد ذلك في المذكرة الواردة في الوثيقة S/1996/704، بوضع

ممارسة المشاورات الهامة هذه. ونرجو أن تستمر هذه الآلية في التحسن على ضوء التجربة، وأن تراعى في تقديم تقرير مجلس الأمن القادم إلى الجمعية النقطة (ل) من بيان شهر آذار/مارس، وهي النقطة التي تشير إلى أن المجلس سيرفق بتقريره السنوي معلومات عن الاجتماعات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات.

ولا يغيب عن ذهننا أن مجلس الأمن ليست له سلطة بذاته فقد وضعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على عاتقه المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين. والمجلس إنما يتصرف باسم جميع الأعضاء، وليس باسم أعضائه وحدهم. وهذا يبرز مسؤولية المجلس تجاه الجمعية. ونحن نأمل فيما يتعلق بالتدابير التي اعتمدها المجلس لتحسين الشفافية أن يجري توطيدها وتوسيعها وإضافة الطابع المؤسسي عليها. فنحن نريد قنوات اتصال جديدة وأفضل بين المجلس والجمعية، وبين الدول الأعضاء والمجلس. فصيانة السلام والأمن هي في النهاية المطاف هدف تتشاطره كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتوجيه الشكر الى رئيس مجلس الأمن، ممثل اندونيسيا، على عرضه تقرير المجلس السنوي، الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، والوارد في الوثيقة A/51/2.

إن الممارسة المتبعة في الآونة الأخيرة والتي يقوم بموجبها رئيس المجلس بعرض التقرير على الجمعية العامة، تخدم عددا من الأغراض. فهي، أولا، تساعد على حمز وتعزيز علاقة التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وثانيا، تتيح فرصة للجمعية العامة لأن تكون أكثر تعرفا على أنشطة مجلس الأمن، واتجاه أعماله في المستقبل - على ما نأمل. وثالثا، انها تؤكد أهمية المساءلة. فمجلس الأمن يعمل باسم كامل أعضاء الأمم المتحدة. ولهذا فمن واجبه أن يرفع تقارير عن أنشطته الى الجمعية العامة، وهي أكثر هيئات المنظمة تمثيلا. وبذلك يكفل لنفسه الحصول على تأييد أعضاء الجمعية العامة للأنشطة التي يضطلع بها والقرارات التي يتخذها نيابة عنهم.

سنوات، فإن هذه العمليات تظل من الأمور التي تحظى بأبلغ الاهتمام في عصرنا. إن أغلبية عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة حاليا عمليات تجرى في بلدان نامية. وأفريقيا يخصصها نصيب كبير من هذه العمليات. ومع ذلك، هناك أزمات وصراعات كبرى لا تزال تستعر في القارة ولم تحظ حتى الآن بكامل اهتمام مجلس الأمن، بل إن بعض هذه الصراعات أصبح من مسؤولية منظمات إقليمية أو دون إقليمية لعدم اهتمام المجلس بها. ولطالما نبه وفد بلدي، في هذا الصدد، الى ضرورة أن يتجنب مجلس الأمن، في معالجته للمنازعات، مظهر الأخذ بمعايير مزدوجة تحمل في طياتها امكانية تقويض السلم والأمن الدوليين. فالسلم والأمن الدوليان، في نهاية الأمر، كل لا يتجزأ، وهذا هو جوهر الأمن الجماعي.

وفي الختام، يعتقد وفد بلدي أنه إذا كانت لا تزال هناك أية شكوك بشأن ضرورة إصلاح مجلس الأمن بجميع جوانبه، بما في ذلك وسائل واجراءات عمله وعمليات صنع القرار فيه، فإن الممارسة الجارية الآن لتعيين الأمين العام لا بد أن تكون قد بددت بالتأكيد هذه الشكوك الباقية. ونحن نسأل أنفسنا: أين الديمقراطية أو الشفافية في عملية صنع القرار والرغبة الشاملة للأغلبية تحبس رهينة للموقف السياسي لدولة واحدة. مهما كانت قوية، والقرار الجماعي لقارة بأكملها يجري احباطه - على ما يبدو - بذلك الموقف؟ وكيف نصف نتيجة العملية بأنها تمثل حقا رأي المجتمع الدولي إذا نجحت في إبعاد قارة بأكملها؟ ألا ينبغي لنا أن نعرض المسألة لعملية تصويت ديمقراطية في الجمعية العامة في الحال؟ بالتأكيد إن مجلس الأمن في حاجة ماسة الى الإصلاح وإعادة الهيكلة، ويجب علينا جميعا أن نلزم أنفسنا من جديد بذلك العمل لصالح المساواة والعدالة ومثال الديمقراطية الأعلى.

السيدة مينون (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أشرك المتكلمين السابقين في شكر رئيس مجلس الأمن، السفير نوغروهو ويسنومورتي ممثل إندونيسيا، لتقديمه وعرضه تقرير مجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

تدابير للمساعدة في تعيين البنود التي ينبغي حذفها من جدول أعمال المجلس، ومتى يتم ذلك.

ومع هذا، نود أن نؤكد أنه لدى النظر في الأمور من هذا النوع، يجب أن يتأني المجلس قليلا مع حرصه على الاستعجال، نظرا لما قد يتسم به بند معين من حساسية شديدة وأهمية فائقة بالنسبة لدولة من الدول الأعضاء أو مجموعة من البلدان. وعلى أية حال فإن مسؤولية المجلس الرئيسية هي صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وليست أي ترشيد بيروقراطي.

ويشكر وفد بلدي الأمانة العامة على الجهود التي بذلت في إعداد هذا التقرير. ونحن ندرك أن إخراج هذا التقرير كلف الكثير من الوقت والموارد. إلا أن التقرير يظل أساس بمثابة تجميع لمختلف الوثائق التي تلقاها المجلس والقرارات التي اتخذها أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير. ونعقد أن التقرير ينبغي أن يوفر تحليلا لأنشطة مجلس الأمن والقرارات التي اتخذها، وكيف تطورت تلك القرارات مع مرور الوقت، وبالذات في طور التنفيذ. وسيكون من المفيد جدا أن نعرف ما إذا كان القرار المتخذ قد ساعد في تحريك العملية الى الأمام باتجاه حل المشكلة، وما هي الدروس التي يمكن استيعابها - إن وجدت. ومع ادراكنا أن هذا قد ينطوي على قدر كبير من العمل والموارد، نرى أنه السبيل الوحيد للحصول على تقرير عن أنشطة المجلس يكون ميسرا ومشعبا للمستعمل والقارئ.

إن عبء عمل المجلس، في اضطلاع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ما زال ثقيلًا في حقبة ما بعد الحرب الباردة. فهذا العبء لم يزد من حيث حجمه فحسب بل زاد في نطاقه أيضا. وعلى الرغم من أن احصاءات الفترة التي يشملها التقرير، فيما يتعلق بعدد الاجتماعات الرسمية والقرارات والبيانات الرئاسية وساعات المشاورات تدل على تناقص هذا العدد مقارنة بفترة الـ ١٢ شهرا الماضية، فلا تزال هذه المسؤولية ثقيلة، لأنها تمثل انعكاسا للبيئة السياسية الدولية المتغيرة.

وبالمثل، فعلى الرغم من انخفاض عدد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومستويات قواتها، مقارنة بالرقم القياسي الذي سجل قبل سنتين أو ثلاث

المعلومات بشأن المشاورات غير الرسمية أو موجزا لها، بما في ذلك المشاورات التي أجريت مع البلدان المساهمة بقوات، والتي أدت في نهاية المطاف الى اتخاذ المجلس قرارا بشأن قضية معينة. كما أنه سيكون من المفيد تقديم تقييم لمدى تأثير نتيجة قرارات المجلس بشأن مسألة ما على الوضع أو حتى مجرد ايراد اشارة لمدى هذا التأخير. وبدلا من أن يقدم المجلس تقريرا سنويا، يمكن له أيضا أن ينظر في تقديم تقارير دورية إلى الجمعية العامة بعد أن يتخذ قرارات هامة، مثل القرارات المتعلقة بإنشاء أو إنهاء عملية لحفظ السلام أو تغيير ولايتها، أو بشأن فرض أو إنهاء جزاءات ضد أي دولة عضو.

والحالة الراهنة غير المرضية فيما يتعلق بتقديم تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة تعد انعكاسا لنقص عام في الشفافية والتفاعل بين المجلس والعضوية الأكبر للأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى إنشاء علاقة أكثر تجاوبا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن علاقة تتيح إجراء مشاورات أكثر بين المجلس وبين العضوية العامة وتزيد بالتالي من مشروعية قرارات المجلس.

وبروح التنفيذ العملي لـ "تعزيز التعاون" و "إقامة علاقة فعالة" بين الجمعية العامة والمجلس، المشار إليهما في القرار ٢٦٤/٤٨، أيد وفد بلدي التفسير الجديد للمادة ٣١ من الميثاق، الذي اقترحته الجمهورية التشيكية في أوائل هذا العام في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. وهذا التفسير يتيح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن المشاركة في المشاورات غير الرسمية عندما ينظر المجلس في مسائل تؤثر عليها.

إن المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن ابتكار تطور عبر السنوات. ومعظم قرارات المجلس الهامة كلها تصنع الآن بطريقة غير رسمية. وتفسير المادة ٣١ تفسيرا جديدا يدخل المشاورات غير الرسمية في نطاقها سيضيق بالتالي من الفجوة بين المنتوى أصلا من المادة ٣١ وروحها، والتنفيذ المعاصر الفعلي لها. لقد أدرجت المادة ٣١ في الميثاق بالتحديد للتوفيق بين

لقد أكدت الجمعية العامة في القرارين ٢٢٣/٤٧ و ٢٦٤/٤٨ على أهمية إنعاش عمل الجمعية العامة. ودور الجمعية العامة، العالمية العضوية، يجب أن يعزز حتى تتمكن من ممارسة الوظائف والسلطات المخولة لها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وتقوم بدور فعال.

لقد أكد القرار ٢٦٤/٤٨ أهمية:

"تعزيز التعاون وإقامة علاقة فعالة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى، لا سيما مجلس الأمن". (القرار ٢٦٤/٤٨، الفقرة ١)

وتعزيز التعاون وإقامة علاقة فعالة بين الهيئتين يمكن تحقيقهما عمليا بطرق عديدة. وقد ذكر وفد بلدي وجهات نظره بشأن هذا الموضوع في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. وفي الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وكما اعترف القرار ٢٦٤/٤٨، فإن إحدى طرق تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن هي أن يقدم المجلس، لدى رفعه التقارير إلى الجمعية العامة، وفي الوقت المناسب، بيانا واضحا وحافلا بالمعلومات عن أعماله، حتى يمكن للجمعية أن تجري مناقشة أكثر عمقا بشأن الأمور الواردة في التقارير. والتقارير في الوقت الحاضر تتجه إلى أن تصبح ذات طابع روتيني سطحي وهي تقدم إلى الجمعية العامة مرة كل عام فقط، وفي معظم الأحوال بعد أن يكون المجلس قد اتخذ قرارات بزمان طويل وبعد أن تكون الصراعات قد حلت. والتقرير مجرد سجل للاجتماعات الرسمية للمجلس. وأصبح التقرير الروتيني للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة مجرد بند آخر مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة المثقل. والوفود تمر كل عام بطقوس التعليق على تقرير مجلس الأمن الذي أصبح عملية أكاديمية لا يلتفت إليها كثيرا.

من المعروف أن معظم أعمال المجلس في هذه الأيام يمارس في مشاورات غير رسمية. وسيكون من المفيد أن يتضمن تقرير مجلس الأمن بعض

العضوية الدائمة في المجلس، في هذه الآراء بجدية. فهي لم تستجب حتى الآن بشكل إيجابي لأي اقتراح من هذه الاقتراحات. وما لم تبد استعدادا للأخذ والرد بشكل حقيقي مع سائر الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الرئيسية التي تهمننا جميعا، فإن آفاق التغيير أو الإصلاح لا تعد في رأي وفد بلدي، آفاقا مشرقة تماما.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يرحب وفد بلدي بالتقرير السنوي لمجلس الأمن الى الجمعية العامة (A/51/2) الذي يقدم عملا بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ونود أن نعرب عن امتناننا لرئيس مجلس الأمن لملاحظاته الاستهلالية على التقرير. وتعلق بوتسوانا أهمية كبيرة على أعمال مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

لقد اتيح لوفدي شرف المشاركة في أعمال مجلس الأمن في السنتين الأخيرتين، ولهذا فإنه يتفهم تماما كيف تم التوصل الى القرارات الواردة في هذا التقرير. إلا أننا مع ذلك كنا نود أن يتضمن التقرير المزيد من الأمور التي تتعلق بالجوهر، وأن يعطي نظرة أكثر تعمقا لأسباب وكيفية اتخاذ قرارات معينة، بدلا من قرارات أخرى قد تكون على نفس القدر من الاستحقاق، وذلك حتى يمكن لغالبية الدول الأعضاء أن تقدر هذه القرارات تقديرا أفضل. والتقرير كما هو مقدم، مجرد قائمة لقرارات مجلس الأمن دون أية ايضاحات لكيفية التوصل الى هذه القرارات أو ما اذا كانت قد نفذت كلها أم لا. ولهذا فإننا نتشاطر مشاعر الاحباط التي أبديت، ونشارك في المطالبة بتقرير أدم عن مداولات مجلس الأمن.

مع ذلك لا يجب أن نسمح لشعورنا بالإحباط إزاء هذا التقرير غير الكافي أن يحجب التطورات الايجابية التي حدثت في طريقة عمل مجلس الأمن. لقد اضطلع مجلس الأمن بخطوات لزيادة الشفافية في اجراءاته. فقد تحسن الى حد كبير الاجراء المتعلق بعقد مشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات من عمليات صون السلم التي تقوم

واقع قيادة الدول العظمى، ومبدأ المساواة في السيادة. وبهذا تكفل قبول المجتمع الدولي لمشروعية قيادة مجلس الأمن. فهي تتناول قضية ذات أهمية مباشرة للدول الصغرى التي تؤلف الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة. وليس من غير المعقول أن تتردد المطالبة بوصول الدول التي تتأثر مصالحها أشد التأثير لقرارات المجلس وصولا مباشرا الى أهم عملية من عمليات صنع القرارات.

فبينما يوكل الميثاق إلى مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين، فإن المجلس ليس، بأي حال من الأحوال، المسؤول الوحيد عن مسائل السلم والأمن الدوليين. والمادتان ١٠ و ١١ من الميثاق تقضيان بأن للجمعية العامة أن تقدم توصيات بشأن صيانة السلم والأمن الدوليين. ونحن بحاجة إلى النظر بعناية أكبر إلى الكيفية التي يمكن أن تفسر بها المادتان ١٠ و ١١ في ضوء الحقائق المعاصرة. فالجمعية العامة، على سبيل المثال، لم يكن لها قول في إنشاء عمليات حفظ السلام التي أنشأها المجلس للتعامل مع الصراعات الإثنية والأهلية التي وقعت منذ نهاية الحرب الباردة، ومع ذلك نجد أن الدول الأعضاء جميعا مطالبة بتسديد تكاليف تمويل ما انشئ من عمليات حفظ السلام.

بطبيعة الحال إن الأمر سيتطلب وقتا أطول من اللازم لو أريد للجمعية العامة أن تنظر بنفسها وتقرر أمر إنشاء كل عملية من عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، يجب أن تكون هناك طريقة لإجراء مشاورات أفضل وأكثر تنظيما بين الجمعية العامة والمجلس قبل إنشاء عمليات حفظ السلام. وليس من المرضي أن يكتفي المجلس بإعلام الجمعية العامة بعد انتهاء الأمر.

لقد أعربت الغالبية العظمى للدول الأعضاء في هذه الهيئة عن مشاعرهم في الأعوام القليلة الماضية في مختلف المحافل، مؤكدة الحاجة إلى إدخال تحسينات في وسائل العمل، والإجراءات وعمليات صنع القرارات الخاصة بمجلس الأمن لجعلها أكثر شفافية وديمقراطية. والمجلس الشفاف المسؤول المتجاوب حقا هو وحده الذي يمكن أن يمارس قيادة مشروعة وتمثيلية في القرن الحادي والعشرين. ونحن نأمل أن تنظر الدول الكبرى، وخاصة الدول ذات

ومن المهم أن يزيد المجلس عدد الجلسات المفتوحة حتى يمكن تبادل وجهات النظر بين المجلس والدول غير الأعضاء على نحو سلس ومنتظم. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يجعل مناقشة تقارير الأمين العام في جلسات مفتوحة، ممارسة متبعة، وذلك حتى تتاح الفرصة للدول غير الأعضاء للإسهام بأرائها في الموضوع المطروح. ويمكن توسيع هذه الممارسة لتشمل كذلك تجديد ولايات بعثات صون السلام.

ولا يمكن مناقشة تقرير مجلس الأمن دون الإشارة إلى مسألة اصلاح المجلس. إن الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة أصبح ينعقد منذ فترة من الزمن، ومن المهم أن يختتم أعماله في أسرع وقت ممكن. وإنني على ثقة من أن جميع الدول الأعضاء توافق على أن مناقشات الفريق العامل لا ينبغي أن تستمر مفتوحة بلا حدود دون ظهور أي احتمالات لانجاز عمله. لقد تبين بالفعل وجهة المطالبة بزيادة العضوية في مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً لأعضاء الأمم المتحدة. وعمل الفريق العامل لا يتقدم بعد أن أصبح غارقاً في تفاصيل المعايير اللازمة لعضوية المجلس.

والمتكلمون الذين سبقوني في أخذ الكلمة، اقترحوا عدداً من التغييرات لاصلاح أساليب عمل المجلس واجراءاته. ونحن نؤيد الكثير من تلك الاقتراحات التي تتضمن انشاء هيئات فرعية لمساعدة المجلس في أداء وظائفه، وضرورة تنقيح النظام الداخلي المؤقت للمجلس ووضعه في صورته النهائية، وضرورة عقد اجتماعات منتظمة بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، وزيادة الشفافية في عمل لجان الجزاءات التابعة للمجلس. وبوجه عام يطالب الجميع بزيادة الشفافية والانفتاح في عمل المجلس. وينبغي لنا أن نواصل تحسين ما تحقق حتى الآن والبناء عليه. فالقرارات التي تتخذ بطريقة مفتوحة وشفافة لا يمكن إلا أن تعزز مصداقية المجلس وسلطته.

وفيما يتعلق بمسألة انتخاب الأمين العام لمنظمتنا، التي وصلت الآن إلى طريق مسدود، فإننا نشاطر تماماً

بها الأمم المتحدة، مما يسمح بالمزيد من تبادل الآراء على نحو مباشر بين كلا الطرفين.

والآن تقدم رئاسة المجلس احاطات شفوية منتظمة للدول غير الأعضاء في المجلس عن نتيجة المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس، وذلك كأمر مسلم به. وينبغي بهذه المناسبة أن نذكر أن الحضور في هذه الاحاطات مخيب للآمال بعض الشيء. وينطبق هذا بنفس القدر من الصحة على الحضور والمشاركة في المناقشة العلنية للمجلس. وبالإضافة إلى ذلك يجري في كثير من الأحيان عقد اجتماعات، على طريقة الرئيس آريا، مع الدول غير الأعضاء في المجلس، ومع أفراد تكون لوجهات نظرهم أهميتها لمداوات المجلس بشأن موضوع معين يهمهم.

بيد أننا نوافق على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لزيادة الشفافية في عمل المجلس. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي، هو عقد مشاورات أكثر تواتراً وانتظاماً بين المجلس وأعضاء الأمم المتحدة عامة، لأن المجلس يضطلع بمسؤوليات أسندتها إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد أبدت الدول الأعضاء استعدادها وتصميمها على الاسهام في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أصبحت هذه الدول شركاء يمكن الاعتماد عليهم في المهمة الشاقة الموكولة إلى مجلس الأمن. ففي السنوات الأخيرة رأينا المنظمات الإقليمية تضطلع بقدر أكبر من المسؤولية في المحافظة على السلم والأمن في ديارها. ومن الأمثلة على ذلك دور فريق المراقبة في نيجيريا التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، ودور قمة أروشا الإقليمية فيما يتعلق ببوروندي ودور الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي فيما يتعلق بأنغولا.

ومع ذلك ينبغي لنا أن نوضح بجلاء أنه لا يمكن أن نتوقع أن تضطلع الترتيبات الإقليمية بمسؤولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين. فمجلس الأمن هو وحده المكلف بهذه المسؤولية. والحاجة قائمة لأن يستجيب مجلس الأمن بسرعة وقبل فوات الأوان للحالات الطارئة، وأن ينسق أنشطته عن كثب مع أنشطة المنظمات الإقليمية.

التشكيكية ضمن وفود أخرى. وهناك تغييرات أخرى مثل الإحاطات الإعلامية التي تقدمها رئاسة المجلس يوميا للدول غير الأعضاء، والتي كانت المملكة المتحدة أول من اقترحها، وقد أدت إلى زيادة تدفق المعلومات إلى من هم خارج المجلس. ومما يؤسف له أن هذه الإحاطات لا تحظى دائما بحضور جيد.

وثمة تدبيران هاما آخران لتعزيز شفافية المجلس وعلاقاته بالدول غير الأعضاء تم اعتمادهما في الفترة قيد الاستعراض والتدبير الأول عزز بشكل كبير، من خلال البيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، آلية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات بما في ذلك البلدان التي يحتمل أن تسهم بالقوات. ومرة أخرى، نأمل في أن يستخدم المزيد من الدول غير الأعضاء في المجلس هذه الاجتماعات لمناقشة شواغلهم وطرح وجهات نظرهم. أما التدبير الثاني فيرد في مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ والتي تقرر أن يقدم رؤساء لجان الجزاءات إحاطات موجزة شفوية للدول غير الأعضاء بعد كل اجتماع تعقده لجانهم. ونحن نرحب ترحيبا حارا بهذين التغييرين باعتبارهما مثالين للتغيير العضوي التطوري الجاري في أساليب عمل المجلس منذ فترة من الزمن. ونحن نصغي أيضا لنداءات إدخال المزيد من التحسينات. وسوف نستمتع بعناية إلى الاقتراحات التي ستطرح هنا اليوم. والمحافل موجودة فعلا، في الأفرقة العاملة التابعة لهذه الجمعية العامة، لصياغة توصيات إلى المجلس بشأن هذه المسائل.

ويواجه مجلس الأمن - شأنه شأن بقية أجهزة الأمم المتحدة - عددا من التحديات المعقدة للغاية بمرور محدود. ومع ذلك، فإنه يواصل الاضطلاع بمسؤولياته بكفاءة نسبية وبطريقة عملية، وفي ظل قدر كبير من الوثام. وسنواصل العمل من أجل تعزيز مجلس الأمن بطرق عملية من خلال توطيد هيكل الأمم المتحدة الأساسية لمنع نشوب النزاعات ولحفظ السلام، وكذلك من خلال توسيع عضوية المجلس وتنمية علاقاته مع الجمعية العامة.

السيد أموري (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بشكر الممثل الدائم لاندونيسيا على عرضه تقرير مجلس الأمن إلى

زميلنا السفير أيواه ممثل نيجيريا المعاني المناسبة التي أعرب عنها قبل دقائق.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بهذه الفرصة للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/51/2). والممثل الدائم لاندونيسيا، الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر قد تكلم من قبل نيابة عن أعضاء المجلس عندما عرض هذا التقرير. إن هذه المناقشة تتيح فرصة مفيدة للنظر في الطريقة التي يضطلع بها المجلس بمسؤولياته بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين، والطريقة التي يطلع بها العضوية الأوسع على أنشطته.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير - حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان أمام المجلس مرة أخرى جدول أعمال حافل. ومن بين التطورات الأكثر مدعاة للتشجيع انتهاء الحرب في البوسنة واتخاذ الخطوات الأولى صوب تأمين السلام هناك؛ والتقدم المحرز في سبيل تنفيذ اتفاقات السلام في أنغولا؛ وتوطيد الديمقراطية والاستقرار في هايتي. وقد كرس المجلس قدرا كبيرا من اهتمامه لقضايا افريقية أخرى - في الصحراء الغربية، وليبيريا، ومنطقة البحيرات الكبرى. وشهدت هذه السنة تقدما حاسما صوب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، الذي نعتقد أنه على وشك أن يؤتي ثماره.

ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على الجهود التي بذلها المجلس خلال السنة المستعرضة لتطوير أساليب عمله كيما يزيد من شفافية عمله لأعضاء الجمعية العامة. وأصبح اللجوء بشكل متزايد الآن إلى الاجتماعات العلنية للمجلس جزءا ثابتا من طريقة عمله، وذلك يتيح إسهاما إضافيا قيما في مداوات المجلس، ويعطي الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء قدرا أكبر من الرؤية النافذة في آراء الأطراف المعنيين مباشرة بأشد القضايا إلحاحا من بين القضايا المعروضة على المجلس. ونحن نتقبل فكرة عقد المزيد من هذه الاجتماعات بناء على مبادرة رئيس المجلس الذي يظل الوصول إليه متاحا دائما للدول الأعضاء. هذه هي إحدى الطرق التي تراعي بها الشواغل التي أبداها وفد الجمهورية

المتحدة لتسوية المنازعات الدولية، أو على أنه شهادة على الثقة المتعاطمة في مزايا الحلول المتعددة الأطراف. والواقع، أن السياق الدولي الحالي يبدو مفضيا بقدر أكبر إلى تحسين التعاون من أجل النهوض بعالم يسوده الأمان والسلام، مع إسناد دور مركزي في ذلك لمجلس الأمن.

غير أننا لو ألقينا نظرة ناقدة على الوضع الحالي لمجلس الأمن، فسيظهر أمامنا عدد من المفارقات. فبينما يبدو أن مجلس الأمن قد تعززت سلطته، هناك قضايا دولية هامة لا تعرض عليه للمداولة الحاسمة. وبينما يبدو أن المجلس قد اكتسب نفوذا أكبر، فإن العديد من قراراته وتوصياته قد تعرضت - ولا تزال تتعرض للتجاهل. وقد طرأت على أساليب عمله تغييرات لقيت الاستحسان باعتبارها إيجابية، لكن عملية صنع القرارات فيه ما زال يراها الكثيرون على أنها غير شفافة. وأصبح المجلس أكثر نشاطا، وإن كانت حكمته لم تسلم من الطعن فيها.

وتتيح دراسة تقرير مجلس الأمن للجمعية العامة مناسبة لإجراء مناقشة قد تكون عظيمة القيمة حول دور المنظمة في النهوض بالسلم والأمن. إن هدفنا اليوم ينبغي أن يكون مساعدة الأمم المتحدة في أن تستغل بشكل كامل الإمكانيات الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة وذلك من خلال حوار مفتوح بشأن عمل المجلس يشترك فيه جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وكخطوة صغيرة لتشجيع التفاعل البناء بين المجلس والجمعية العامة، فإن أقترح أن يشترك رئيس الجمعية العامة في المشاورات التي تجري بين أعضاء المجلس والأمين العام والتي تهم المنظمة ككل. وبالإضافة إلى ذلك، قد يجدر إمعان النظر في العلاقة بين الأمين العام وأعضاء المجلس. فمعظم القرارات التي يتخذها مجلس الأمن تستند إلى تقارير يقدمها الأمين العام. وهذا يضع مسؤولية هائلة على عاتق الشخص الذي يأذن بتوزيع هذه النصوص وكذلك على عاتق الذين يصوغونها. وينبغي أن تعبر التقارير عن تنوع متوازن لوجهات النظر في عرض المعلومات، وأن تقترح الخيارات التي تتوافق مع فلسفة ميثاق الأمم المتحدة.

الجمعية العامة، وبالإعراب عن تقديرنا لإسهامه الشخصي في تعزيز شفافية المجلس ومساءلته. إن لكل الموجودين في الجمعية العامة ممن يحاولون أن يتابعوا عن كثب مداورات المجلس من خارجه قد استفادوا كثيرا مما تجلّى في عمل السفير ويسنومورتي من الالتزام بالروح المهنية والنزاهة. لذا فإنني أعتنم هذه الفرصة لأهنئه وزملائه على عملهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الزوى (الجمهورية العربية الليبية)

ويبين التقرير المعروض أمامنا تكثف نشاط مجلس الأمن، الأمر الذي أصبح القاعدة المعتادة في السنوات الأخيرة. إن كثرة القضايا التي تعرض على المجلس أمر يشير القلق قبل كل شيء نظرا لأنه يشير إلى استمرار مصادر عديدة لعدم الاستقرار في بقاع مختلفة من العالم. فعلى عكس التوقعات الأولى التي أثارها في النفوس بانتهاء النظام العالمي ثنائي القطب والانخفاض الظاهر في خطر اندلاع حرب عالمية، لا يزال اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية سائدا إلى حد كبير.

ومن ناحية أخرى، كان لمجلس الأمن دور فعال في تعزيز السلام في مناطق كانت متورطة في صراعات يتصل جزء منها بالعلاقات بين الشرق والغرب، ويصدق ذلك على حالات أمريكا الوسطى، وكمبوديا، وموزامبيق. غير أن البيئة الدولية الحالية ما زالت تنطوي على توترات فيها أصداء حقبة سابقة، وهي تتحدى قدرة المجلس على العمل، كما هو الحال في الشرق الأوسط، وشبه الجزيرة الكورية، وأفغانستان. وفي نفس الوقت أصبحت عملية إعادة رسم الحدود في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق مرتبطة بالحرية والديمقراطية بقدر ارتباطها بالتعصب والقسوة. ونجد في إفريقيا أن محنة الملايين من الناس الذين يعصف بهم الفقر والحرب تواجه المجتمع الدولي بخليط من المشاكل السياسية والإنسانية والاقتصادية التي كثيرا ما تكون مستعصية على العلاج.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يفسر جدول أعمال مجلس الأمن المشحون بالبنود على أنه علامة على الثقة المتجددة في الإمكانيات التي يتيحها ميثاق الأمم

يتكون وعي جديد بالصلة بين العدالة والسلام، ومن المأمول أن يؤدي هذا الوعي إلى أثر رادع ملموس.

والقرارات الأخرى التي تنطوي على إشارة إلى الفصل السابع، كالقرارات التي أدت إلى الترتيبات الحالية لتنفيذ اتفاقيات دايتون في يوغوسلافيا السابقة هي قرارات ينبغي الاستمرار في رصدها عن كثب. فالترخيص لـ "قوة التنفيذ" التي حلت محل قوة الأمم المتحدة للحماية، بأن تستعمل القوة يؤدي، لصدوره عن الأطراف أنفسهم، إلى مزيج غريب يجمع فيه القسر مع القبول من جانب الأطراف، فهو مزيج لا ينبع لا عن منطقة صون السلام التقليدي ولا عن القراءة الحرفية لأحكام الميثاق. أما كون هذا - أو عدم كونه - نموذجاً يمكن تطبيقه مرة أخرى فمسألة تتطلب تحليلاً مفصلاً.

يطيب لنا أن نلاحظ أن الديمقراطية والتصالح الوطني لا يزالان يشقان طريقيهما إلى المناطق التي نشبت فيها نزاعات أهلية فيما مضى. وأمريكا الوسطى من هذه الحالات. فالمنطقة كلها تستطيع الآن أن تعقد الأمل على مستقبل خال من العنف، على إثر ما أذيع حديثاً من إنهاء المرحلة الأخيرة من المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي.

غير أن انتشار موجة الديمقراطية والتصالح كان أقل ثباتاً في أفريقيا. ويُسعد البرازيل بصفة خاصة أن ترى أمة موزامبيق الشقيقة وقد استطاعت أن تشق سبيلاً لها إلى الاستقرار السياسي، الذي هو أمر جوهري لنموها الاقتصادي والاجتماعي. وبصرف النظر عن هذا المثال وغيره من الأمثلة، ولا سيما مثال الانتقال السلمي إلى حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا ووقعه الإيجابي على أجزاء كثيرة من القارة، فإن الانتكاسات الكثيرة في تنفيذ بروتوكول لوساكا في أنغولا، والتدهور الأخير في أزمة البحيرات الكبرى الناشئة يتطلبان يقظة دولية. وفي حالة أنغولا، من المزعج أن نرى أن اليونيتار لم تأبه بندايات المجتمع الدولي، بل ولا حتى بقرارات مجلس الأمن. ونحن نعتقد أن منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المجموعات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب

ولدى مناقشة هذه التقارير ينبغي أن يدخل أعضاء المجلس في اعتبارهم كل المدخلات ذات الصلة بالحالة قيد النظر. وبالإضافة إلى إصدار البيانات الرئاسية أو اقتراح مشاريع القرارات لاعتمادها، يمكن للمجلس أن يعزز دوره كوسيط بإجراء اتصال أوثق مع ممثلي الأطراف المتصارعة أو بعثات تقصي الحقائق على الصعيد الميداني. ويجب أن يكون للدبلوماسية وبناء الثقة السبق على الإقدام المتعجل على اتخاذ القرارات كما يجب أن يكون للوساطة السبق على التدخل وللتسوية السلمية السبق على الإجراءات القسرية.

وينبغي أن ينظر بحذر بالغ في القرارات التي تنطوي على إشارة إلى الفصل السابع سواء كانت تتطلب القيام بعمل عسكري أو لا تتطلب ذلك. وقد جرى التفكير بإمعان في موضوع الجزاءات في الفريق الفرعي الذي ترأسه البرازيل والمنبثق عن الفريق العامل المفتوح العضوية وغير الرسمي المعني بخطة للسلام. وأولي اهتمام خاص إلى ما للجزاءات من آثار ضارة على القطاعات الأشد تأثراً من السكان، وإلى السبل الممكنة لتقليل معاناتهم إلى أدنى حد. وكان موضوع الأساس الذي يبنى عليه فرض الجزاءات ورفعه شاغلاً جوهرياً، كما نوقش موضوع الإطار الزمني لتطبيقها. إلا أن الجوانب القانونية والسياسية والإنسانية العديدة لهذه القضية تتطلب المزيد من التفكير، وكذلك الحاجة إلى إعطاء معنى فعال لأحكام المادة ٥٠ من الميثاق.

وفي هذه الأثناء ينبغي الإشادة بالتحسينات التي تبذل المحاولات لإدخالها على المفاهيم والإجراءات، كما تجدر الإشادة بزيادة شفافية لجان الجزاءات. وفي هذا الصدد ينبغي توجيه كلمة ثناء خاصة إلى السفير تونو إيتل، ممثل ألمانيا، على همته كرئيس للجنة التي أنشأها قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠).

لا تزال المحاكم الدولية التي أنشأها مجلس الأمن تحاول جاهدة محاكمة الأشخاص المنسوب إليهم انتهاك القانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وإذ تكتسي المفاوضات المتعلقة بإنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة صبغة الاستعجال،

وفي هذا الشأن هل لي أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ بلدان منطقتنا التي شاركت في عمل مجلس الأمن خلال المدة التي يغطيها هذا التقرير - أي الأرجنتين وشيلي وهندوراس - على اسهامها في نشاطات المجلس في أوقات اشتدت فيها بصفة خاصة التوترات والتحديات.

السيد سينغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينضم وفدي إلى الوفود التي أعربت عن تقديرها للسفير نوغروهو ويسنومورتى، رئيس مجلس الأمن، على تقديمه تقرير المجلس إلى الجمعية العامة.

كنا نأمل أن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، في هذا العام، سوف يأخذ في الاعتبار شواغل معظم الوفود التي تنعكس في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨، التي تم الإعراب عنها في محافل مختلفة، مثل الفريقين العاملين المعنيين بمجلس الأمن، وبتعزيز منظومة الأمم المتحدة. غير أن الأمر لم يكن كذلك. فتقرير هذا العام، الذي يغطي المدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، إنما هو، أسوة بالتقارير السابقة، مجرد موجز تجميعي للقرارات والمقررات التي اتخذتها هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة. وبينما نوافق على أنه قد اتخذت بعض الخطوات لإصلاح طرائق العمل في مجلس الأمن، كما أشار إلى ذلك ممثل بوتسوانا، فإننا لا نزال نعتقد أن التقرير إنما يقدم بطريقة طقسية بحتة.

إن بقية الأعضاء في الجمعية العامة، الذين يفترض أن الأعضاء الخمسة عشر لمجلس الأمن يعملون بالنيابة عنهم، لا يحاطون علما ببواطن القرارات التي تتخذ في المشاورات غير الرسمية العديدة التي أصبحت تمثل القاعدة لا الاستثناء. فالمجلس ماض في اتخاذ قرارات حول شؤون تمس مصير الشعوب والأمم، في مشاورات غير رسمية. وليس في نيتنا أن ندخل في تفاصيل أية حالة من هذه الحالات. وما يحصل عليه الباقون منا هو مجرد القرارات التي تعتمد داخل غرفة المجلس.

وإلى جانب أن تقارير مجلس الأمن ينبغي أن تكون تحليلية وعاكسة للمناقشات التي سبقت اعتماد القرارات، يجدر بالمجلس أن يرفع تلك التقارير بصفة

الأفريقي ينبغي لها أن تحتفظ بدور أساسي في تحديد الاستجابات الدولية الهادفة.

إن تكاثر حالات الطوارئ الإنسانية يدعو إلى تحديد مسؤولية جماعية في مواجهة ظواهر مثل تفشي المجاعات والأمراض والأعمال الوحشية على نطاق واسع. غير أن هذه الطوارئ لا تتضمن جميعا مكونا أمنيا. فينبغي للدول الأعضاء أن تخلص إلى تفاهم مشترك حول ما إذا كان ينبغي ترك الاستجابة الدولية اللازمة للجمعية العامة أو للوكالات المتخصصة، أو ما إذا كان الأمر يقتضي تدخل مجلس الأمن في الحالة الطارئة المعنية بسبب انطوائها على جوانب أمنية.

وفي هذا السياق قد يقتضي الأمر وضع معايير مناسبة عاجلا لا آجلا لتحديد الشروط التي يجب توافرها كي تعتبر حالة ما مهددة للأمن الدولي، أو يرجح أن تنطوي على خطر على السلام الدولي، وتحديد الحالات التي يمكن أن تعالجها هيئات أخرى - مثل الجمعية العامة. فإذا بدا أن الأمن الدولي معرض للخطر، دون أن يكون الوضع واضحا بصورة قطعية، فقد يتطلب الأمر تقرير معايير موضوعية لتحديد ما إذا كانت التدابير القسرية تجوز أو لا تجوز. وحتى في الحالات التي ينظر فيها في اتخاذ تدابير قسرية، ولا توجد فيها ضرورة رسمية للحصول على موافقة الأطراف، ينبغي مع ذلك السعي كمسألة مبدأ، إلى الحصول على تعاون تلك الأطراف، لأنه لا يمكن أن يتحقق نجاح كبير بغير ذلك التعاون.

إن البرازيل، بوصفها بلدا له تقليد طويل من التسامح بين شعوب ذات خلفيات مختلفة، بلدا عاش طيلة أكثر من مائة عام في علاقات سلمية وتعاون وثيق مع جيرانه العديدين، تلتزم التزاما قويا بالتسوية السلمية للنزاعات وبمبادئ التعددية. والواقع أن منطقتنا كلها تشاطر هذه القيم، التي تتمشى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا. وبينما يشهد عود الديمقراطية وتوسع رقعة التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، فلا يمكن إلا أن تتزايد قدرتها على توسيع نطاق التضامن وعلى السعي إلى إيجاد حلول سلمية ومشروعة للمشاكل العالمية.

يمكن استخلاص الدروس من التدابير التي تم الاضطلاع بها كي يكون في الامكان وضع المبادئ التوجيهية للأنشطة المقبلة.

ومن المفيد أن يقدم المجلس تقارير تشتمل على أجزاء تتعلق بقرارات وتوصيات لجان الجزاءات وبالخطوات المتخذة لتحسين أساليب عمله.

وبالمثل، ينبغي للمجلس أن يقدم تقارير خاصة كلما أنشأ عملية جديدة لحفظ السلم أو بدل ولاية عملية ما تكون جارية بالفعل.

وينبغي اتباع هذا النهج أيضا إذا ما قرر المجلس فرض أو رفع جزاءات أو إحداث أي تغييرات في نظامها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نفكر في أن نعطي مضمونا فعالا وعمليا بدرجة أكبر للمادة ٥٤ من أجل حماية الدول الأطراف الثالثة من الآثار الضارة للجزاءات التي تحيق باقتصاداتها. ومن الملائم، في نظرنا، إضفاء الطابع الرسمي على المشاورات التي تجرى مع الدول التي قد تتأثر بسبب التدابير المتخذة بموجب المادة ٤١، أو حتى بسبب أحكام المادة ٤٢ من الميثاق. فمثل هذه المشاورات يمكن أن تنور المجلس بصدد النتائج التي قد تنجم عن تدبيره، وتعطيه الفرصة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها.

وسعيا إلى تحقيق ذات الهدف وهو تقوية العلاقات بين الجمعية والمجلس، ينبغي أن تعقد اجتماعات دورية بين رئيسي هاتين الهيئتين بهدف إجراء تبادل بناء لوجهات النظر وكوسيلة للتعريف بالأمور التي تشغل بال الدول فيما يتعلق بأي بند معين ذي صلة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وفيما يتعلق بالاحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس المجلس للوفود، نرى أنها ينبغي أن تؤدي إلى حوار بين رئيس المجلس أو أعضاء وفده، من ناحية، والمشاركين، من ناحية أخرى، من خلال تقديم مدخلات أدمس من المعلومات عن أنشطة المجلس والبنود المطروحة للبحث. وبالنظر إلى أهمية هذه الاحاطات الإعلامية، يضم وفدي صوته إلى الوفود التي تود إضفاء طابع مؤسسي عليها.

منتظمة، لأنه يتناول شؤوننا هامة متصلة بالسلم والأمن الدوليين وتمسنا جميعا. وذلك أمر يتمشى مع مبدأ المساواة ومع الممارسة الديمقراطية.

وتؤيد زمبابوي تأييدا كاملا الاقتراح المقدم من الممثل الدائم لكولومبيا بوجود بقاء هذا البند من جدول الأعمال مفتوحا لفتح للجمعية العامة أن تنظر فيه نظرا مستفيضا. وأنه ليحدونا الأمل الخالص في الوقت الذي تتابع فيه الجمعية العامة تنفيذ برنامج الإصلاح من خلال مختلف الأفرقة العاملة التي تبحث أمر إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها، أن يتم أيضا اصلاح أساليب عمل المجلس بحيث تصبح أكثر ديمقراطية وتعكس مصالح بقية الدول الأعضاء في منظماتنا.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
إن نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن يمكن الدول الأعضاء من تقديم آرائها بصدد سبل تعزيز عمل المجلس بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن الأمن والمحافظة على السلم، والذي يعمل في الوقت ذاته باسم جميع الدول، طبقا للمادة ٢٤ من الميثاق.

وبهذه الروح نؤمن بوجود تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة، استنادا إلى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ والمواد الأخرى ذات الصلة من الميثاق، لكي تؤخذ في الاعتبار المطالبة الصادرة من جهات عديدة بزيادة تطبيق الديمقراطية داخل الهيئات الحكومية الدولية.

ونؤمن بأنه يترتب على الجمعية العامة، عملا بالميثاق، دور في حفظ السلام، وأنه يجب لذلك أن يكون هناك تفاعل بينها وبين المجلس. وعليه، فينبغي ألا يكتفي الأخير بتقديم تقارير وقائعية إلى الجمعية.

فينبغي أن تعرض أنشطة المجلس بطريقة تتيح تقييم النتائج المنجزة في ضوء الوسائل والموارد المستخدمة لبلوغ هدف معين. ذلك أن أي تدبير يتخذه المجلس يجب أن يبرر ويفسر ليس فحسب في ضوء الأهداف المقررة والنتائج المحققة، بل أيضا في ضوء المشاكل المواجهة والنجاحات المنجزة. عندئذ

وختاما، أود أن أؤكد أن عمل المجلس يمكن أن يصبح أكثر شرعية وأكثر فعالية عندما يأخذ المجلس في الاعتبار وجهات نظر الدول المتعلقة بتحسين أساليب عمله وعلاقاته مع الجمعية العامة.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إننا نرحب بهذه الفرصة لاستعراض الأنشطة التي قام بها مجلس الأمن هذه السنة استنادا إلى التقرير السنوي المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة. إننا نرى أن المناقشة بصدد هذا البند تمثل مناسبة هامة لجميع الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها على تدابير وقرارات مجلس الأمن. وأود أن أشكر الممثل الدائم لإندونيسيا، السفير ويسنومورتي، على قيامه بتقديم التقرير إلى الجمعية العامة.

إن سجل مجلس الأمن خلال الاثني عشر شهرا الماضية يبين نجاحاته وأوجه قصوره في الاستجابة للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بقرارات المجلس بصدد عمليات حفظ السلم، نرى أن من المبادئ التوجيهية الأساسية التأكد من أن الولايات التي يقرها المجلس تقابلها موارد كافية لتنفيذها. فمع أن المجلس أصبح حساسا بصورة متزايدة لهذه النقطة، فإنه لم يكن ناجحا نجاحا تاما على الدوام في العمل بمقتضاها، ويشمل ذلك الحالتين اللتين اشتركت فيهما كندا اشتراكا مباشرا هذا العام، وهما رواندا وهايتي.

وفيما يتعلق برواندا، قرر المجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن يخفض بدرجة كبيرة مستوى القوات المنضوية تحت إمرة بعثة الأمم المتحدة لتقييم المساعدة إلى رواندا في الوقت الذي أبقى فيه على ولاية من المحتمل ألا يستطيع الأفراد المتبقون في البعثة القيام بها. وقد أدى هذا إلى أن تسحب كندا قواتها المتبقية من هذه العملية. إن القرارات من هذا القبيل تخلق انطباعا زائفا حول ما تستطيع أن تنجزه عملية ما، وقد تثير أخطارا للأفراد المعنيين، وهي تتجه إجمالا إلى تقليص مصداقية قرارات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بهايتي، فإننا رحبنا بقوة بالقرار الذي أصدره المجلس في وقت باكر من هذا العام

وإلى جانب ذلك، فإن زيادة مشاركة الدول في مداولات المجلس بشأن البنود التي تهمها هي مطلب مشروع يمكن أن يعزز عمل المجلس. وفي هذا الصدد، تمثل المشاورات الجارية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات تقدما حقيقيا.

وإننا نرحب بإعراب المجلس، في بيان رئاسي صادر في ٢٨ آذار/مارس من هذا العام، عن عزمه على تعزيز هذه المشاورات في ضوء تجربته الماضية.

ونرى أن من المهم النظر في تحسين هذه المشاورات لتحقيق مزيد من الشفافية في أعمال المجلس والمشاركة الفعالة من جانب البلدان المساهمة بقوات في عملية صنع القرارات المتصلة بالعمليات التي يشترك فيها مواطنوها.

وهذا مهم بوجه خاص بالنظر إلى أن مساهمة هذه البلدان بآرائها ووجهات نظرها بصورة منتظمة تمثل عنصرا أساسيا في زيادة فرص نجاح مهمة الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات من خلال إنشاء جهاز فرعي يلحق بالمجلس بموجب المادة ٢٩ من الميثاق، أمر من شأنه أن يجعل المشاورات منتظمة وروتينية بدرجة أكبر.

وينبغي أن يكون في الامكان أيضا إعطاء تفسير أوسع للمادة ٣١ من الميثاق، التي يجوز للمجلس بموجبها أن يدعو الدول إلى الاشتراك في مداولاته عندما يقوم بالنظر في بند يهمها.

وفضلا عن ذلك، فإن المناقشات المفتوحة للدول غير الأعضاء ينبغي أن تعقد في بداية النظر في أي بند معين لتمكين المجلس من أن يأخذ في الاعتبار المقترحات والآراء المعرب عنها. أما الإجراء المتبع حاليا، والذي يتيح مشاركة الدول في مرحلة متقدمة في المناقشات، فلا يمكن أن يحدث الأثر المرغوب فيه على القرارات النهائية للمجلس.

المجلس التصدي لأزمة معينة، والمجلس ليس مسؤولاً عن ذلك وحده. فإننا لا نزال عاجزين، كدول أعضاء، عن توفير الإطار المفاهيمي الذي تستطيع الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلم، أن تتطور من خلاله إلى أداة أكثر مرونة وأكثر استعداداً للاستجابة لشتى التحديات المتنوعة التي تواجهها.

وبالإضافة إلى التعليق على جوهر أنشطة المجلس، يود وفدي أن يعلق أيضاً بإيجاز على عملية صنع القرارات في المجلس. لقد ذكرنا خلال مداوالات الجمعية العامة حول إصلاح مجلس الأمن أنه قد تحقق تقدم في هذا المجال فعلاً، وأن يكون من الممكن، بل من الواجب القيام بما هو أكثر من ذلك. ويصدق هذا القول خاصة فيما يتعلق بمشاركة البلدان المتأثرة بشكل مباشر بقضية يقوم المجلس بمعالجتها.

ومن دواعي سرورنا على وجه الخصوص، باعتبارنا بلداً ملتزمًا مساهماً بالقوات، بما تم هذا العام من تعزيز لآلية المجلس الخاصة بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وتبرز تجربتنا في هذا العام الحاجة إلى استخدام هذه القناة للمشاركة في عمل المجلس بشكل أكثر فعالية. ولقد بدأت هذه المشاورات تسفر عن نتائج. ومع قيام البلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء في المجلس بالمشاركة بشكل أنشط فإن فائدة هذه الأداة ستزداد دونما شك.

كما أننا نقدر استخدام المجلس هذا العام للمداوالات التوجيهية بشكل أكثر تواتراً، بما في ذلك ما دار بشأن أفغانستان وليبيريا والشرق الأوسط والألغام البرية. فقد كانت هذه المداوالات وسيلة مفيدة للإعراب عن الرأي العام الدولي إزاء هذه القضايا. ورغمنا عن ذلك، فإن هذه المداوالات التوجيهية، مهما كانت درجة الترحيب بها، لا تستجيب تماماً للحاجة إلى زيادة مشاركة البلدان المهتمة في المداوالات التي يجريها المجلس بشأن قرارات معينة. اننا نعتقد بأنه ينبغي أن يكون بمقدور الدول الأعضاء، عندما يمس مصالحها بشكل مباشر، سواء كطرف متأثر مباشرة أو كبلد مساهم رئيسي بقوات، أن تعرض وجهة نظرها رأساً على المجلس بأكمله. وينبغي أن يحدث ذلك بصورة تكاد أن تكون تلقائية ويمكن أن يشمل المشاركة في المشاورات غير

بمواصلة مهمته في هذا البلد. بيد أن إذن القوات الذي أعطاه المجلس لبعثة الأمم المتحدة في هايتي ثم لخليفتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى هايتي يقصر أيضاً عما بين الأمين العام لزومه لتنفيذ أهداف هاتين العمليتين. وأما الحل الوسط الناجم والذي أدى إلى تقديم كندا لقوات الاستكمال أفراد الأمم المتحدة، فهو دون ما يمكن أن يعد حلاً أمثل. فمرة أخرى نجد أن الإجراء الذي اتخذته المجلس يسفر عن فقدان التعادل بين الولايات والموارد.

إننا نعتقد أنه ينبغي أن تكون لدى المجلس أيضاً الشجاعة لإعلان تحقيق النصر عندما تنجز أهداف عملية ما أو لإعادة النظر في وجود الأمم المتحدة في الحالات التي لا تحقق فيها عملية ما الأهداف التي أنشئت من أجلها. وعلى نحو ما أبرزه الأمين العام في تقريره الأخير عن قوات الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، لا بد أن يجري في ظل الأزمة المالية الراهنة تقييم صارم لجميع عمليات حفظ السلام بغية تقرير ما إذا كانت ولاياتها لا تزال مناسبة لمقتضى الحال، وما إذا كان من الممكن، لو كان الأمر كذلك، أن تنفذ بقدر أقل من الموارد.

والمبدأ الذي يعكسه هذا البيان، مبدأ أساسي، وتطبيقه يتساقط على كافة عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة ضروري. فكما نحتاج تماماً إلى أن نكمل عند إنشاء عمليات حفظ السلم أن تتوفر لها الموارد الوافية للإضطلاع بولاياتها، فإننا نحتاج أيضاً إلى أن ندرك متى تكون المهمة قد نفذت، أو متى ينبغي لنا أن ننظر بشكل جدي في جدوى الإبقاء على وجود العملية المعنية. إننا مسؤولون عن كفاءة استخدام الموارد الشحيحة بفعالية بقدر الإمكان. وبدلاً من إلغاء ولايات عمليات قديمة العهد للأمم المتحدة، ولا سيما العمليات الأكبر، فإنه يتعين إبقاؤها قيد الاستعراض المستمر للتحقق من دواعي استمرارها.

وأخيراً، فإننا نشعر بالقلق لميل مجلس الأمن إلى الاعتماد على خيارات من خارج الأمم المتحدة في الاستجابة لحالات معينة من الأزمات. ويرجع ذلك إلى حد كبير أن الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلم، ليس لديها بعد الموارد أو القدرات الضرورية لكي تصبح الأداة المختارة عندما يقرر

بولايته التي تكتنفها شتى التحديات. ويظل الغرض من إدلائنا اليوم بهذه التعليقات هو أن نقدم ملاحظات بناءة ترمي إلى مساعدة المجلس في مواجهة هذه التحديات بمزيد من الفعالية. وفي هذا السبيل، بوسع المجلس أن يعتمد، كما في الماضي، على تعاون وفد كندا.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بادئ ذي بدء، اسمحو لي أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للممثل الدائم لأندونيسيا، السفير نوغروهو ويسنومورتي، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر على تقديمه الجلي والشامل لتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

إن المداولة الجارية هنا اليوم مناسبة هامة للنظر المستفيض في الطريقة التي يمارس بها مجلس الأمن مسؤولياته المحددة في الميثاق، بالنيابة عن العضوية العامة للمنظمة، علاوة على تقييم تأثير إجراءات المجلس على شتى القضايا التي كانت موضع نظره.

وبغية تمكين الجمعية العامة التي هي أكبر هيئة تمثيلية لعضوية المنظمة بشكلها الأوسع في دراسة وتقييم أنشطة مجلس الأمن، ينبغي للتقرير السنوي للمجلس أن يتخذ شكلا مختلفا تماما. وقبل أن أعرض وجهة نظرنا بشأن الطريقة التي ينبغي أن يتم بها إعداد تقرير المجلس، أود أن أكرر بإيجاز الآراء التي أعرب عنها وفد بلدي في السنة الماضية خلال الدورة الخمسين، وكذلك في دورات سابقة للجمعية العامة، بشأن التقرير في شكله الحالي.

والتقرير السنوي الحالي، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة في إعداده، لا يأخذ في الاعتبار على النحو الكافي ضرورة زيادة الشفافية في أنشطة مجلس الأمن. وعلى سبيل الإيضاح، سأذكر فقط النقاط التالية.

أولا، إن التقرير ليس إلا مجرد تجميع للوثائق التي حصلت عليها الوفود بالفعل في شكل قرارات وبيانات رئاسية. ولا يوفر أي معلومات جديدة. ثانيا، لا يتضمن التقرير معلومات عن مداولات المجلس في مشاوراته بكامل هيئة أو مداولات هيئاته الفرعية.

الرسمية وفي المداولات حول مشاريع القرارات. وتجربتنا بخصوص هايتي، وكذلك بخصوص شرق زائير بالأمس القريب، من الأمثلة التي ينطبق عليها ذلك. ونحن نعتقد أنه كان من الملائم تماما في كلتا الحالتين أن يشارك وفدنا في مناقشات المجلس، دون أن يكون له الحق في التصويت بطبيعة الحال. إننا نعتقد أن المشاركة الأكبر من جانب الدول غير الأعضاء ستسمح للمجلس أن يتخذ الإجراءات بناء على إطلاع أوفى على بواطن الأمور. وذلك لا بد وأن يؤدي في رأينا إلى تعزيز مصداقية مجلس الأمن.

ويقدر وفدي الجهود التي بذلها أعضاء المجلس هذا العام لجعل مداولاتهم أكثر شفافية. ونظام الإحاطات الإعلامية الأكثر انتظاما التي يقدمها رئيس المجلس ورؤساء لجان الجزاءات التابعة للمجلس إلى الدول غير الأعضاء في المجلس يوفرقنوات للإعلام عن عمل مجلس بصورة منتظمة وحميدة. ويساعد ذلك زيادة وضوح أنشطة المجلس أمام بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن ثم زيادة شرعيتها.

كما أن وفدي يقدر أيما تقدير الجهود التي يبذلها فرادى أعضاء المجلس لإعلام الدول غير الأعضاء في المجلس بمجريات الأمور. بيد أننا نعتقد أن الشفافية قد تزيد بدرجة أكبر عن طريق فتح بعض الاجتماعات، التي تكون طبيعتها إبلاغية أساسا، للدول غير الأعضاء في المجلس. ومن الممكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، بعض الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الأمين العام، أو ممثلو الأمم المتحدة الآخرون، علاوة على اجتماعات معينة تعقد الآن بموجب "صيغة الرئيس آريا". وفي كثير من الحالات نجد أن مضمون هذه الإبلاغات - التي تمس في كثير من الأحيان مجريات قضايا هي محل اهتمام مباشر لدى الدول غير الأعضاء في المجلس - يعرف عقب انعقاد الاجتماعات، ولكن المعلومات لا تكون وافية دائما. وفي حالات أخرى حدث هذا العام، أتاحت المعلومات المقدمة إلى المجلس فيما بعد إلى وسائط الإعلام مباشرة قبل أن تتاح الفرصة لإحاطة الوفود الأخرى علما بها.

ويرغب وفدي في التأكيد على أننا نقدر تماما الجهود التي بذلها مجلس الأمن هذا العام في الاضطلاع

النظر والاتجاهات الرئيسية للآراء التي تؤدي إلى صوغ القرارات.

إن المقترحات التي قدمها وفد بلدي مع اندونيسيا، في هذا الصدد، لن تؤدي، كما يظن بعض أعضاء المجلس، إلى تناقص كفاءة المجلس والحد من قدرة الدول الأعضاء على الإعراب عن آرائها بحرية في المشاورات التي يعقدها المجلس بكامل هيئته. وعلى النقيض من ذلك، نعتقد أنها ستجعل المجلس هيئة تمثيلية حقا لأعضاء الأمم المتحدة جميعا.

وإن مجرد كون تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة قد تعرض لانتقاد حاد في مناقشتنا بشأن هذا البند نفسه في السنوات القليلة الماضية هو دليل واضح على ضرورة عمل شيء في هذا المجال، إلى جانب ما تمكن المجلس من تحقيقه في المجالات الأخرى، ويقتضي هذا إرادة جماعية على توفير الشفافية والعمل يدا بيد مع العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، كما هي ممثلة في الجمعية العامة.

وتمشيا مع تفكيرنا في أمر التقرير السنوي إلى الجمعية العامة، يرى وفدا اندونيسيا ومصر أن الوقت قد حان لبدء التنفيذ المنصف للمادة ٢٤ من الميثاق، وذلك بتحديد الحالات التي ينبغي فيها للمجلس أن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة للنظر فيها. وينبغي أن تتضمن هذه الحالات، من جملة أمور، ما يلي: أولا، الحالات التي لا يتمكن فيها مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته نظرا لعدم توفر الإجماع بين الدول الدائمة العضوية فيه. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يساند ويؤيد ما ذكره سفير نيجيريا بعد ظهر اليوم بشأن إساءة استخدام حق النقض ومحاولات تمديد وتوسيع حق النقض ونطاق تطبيقه ليشمل مسائل تتجاوز صون السلم والأمن الدوليين، مثل تعيين الأمين العام، وهي مسألة نواجهها الآن. وثانيا، الحالات التي يقرر فيها مجلس الأمن إنشاء عملية جديدة لحفظ السلم، وتغيير المكون السياسي أو المدني أو العسكري على نحو ملموس في عملية قائمة لصون السلم، أو إجراء تغيير كبير في الولاية الصادرة لعملية قائمة لصون السلم. وثالثا، الحالات التي يقرر فيها مجلس الأمن سحب أو إنهاء

ثالثا، لا يوفر التقرير أي تحليل - عميق أو خلاف ذلك - للحالات التي ينظر فيها، أو أي مبررات وراء اتباع أشكال معينة من الإجراءات، ولا يتضمن أي تقييم لأثر هذه الإجراءات على احتواء أي من الأزمات الجارية. رابعا، لا يتضمن التقرير معلومات عن العروض الشفوية أو الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الرئيس، أو الأمين العام وممثلوه، أو رئيس أي من الأجهزة الفرعية للمجلس، أو المسؤولون عن المنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى الذين يدعون للتكلم أمام المجلس بشأن أية مسألة تكون قيد نظره أثناء المشاورات التي يعقدها بكامل هيئته.

ومصر عضو منتخب في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وحقيقة أننا أعضاء حاليا في مجلس الأمن لا تقلل من حماسنا لتحقيق أقصى قدر من الشفافية في عمل المجلس. وعلى النقيض من ذلك، فإن عضويتنا في المجلس زادت من اقتناعنا بضرورة زيادة الشفافية في عمله بطريقة تسمح للمجلس بأن يضطلع بمسؤولياته بطريقة أفضل بكثير وأكثر كفاءة وتمثيلا.

ولهذا السبب، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدمت اندونيسيا ومصر معا، مقترحات محددة إلى الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى من أجل تحسين تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بطريقة تعالج الهواجس التي تبدى إزاء التقرير في شكله الحالي. والتقرير السنوي، طبقا للمقترحات، ينبغي أن يتضمن في جملة أمور، ما يلي. أولا، تلخيصا موجزا للعملية المؤدية إلى قرارات المجلس، سواء كانت قرارات أو بيانات رئاسية صادرة باسم المجلس. وينبغي أن يتضمن هذا عرضا موجزا للآراء المعرب عنها في المشاورات التي يجريها المجلس بكامل هيئته وذلك دون الكشف عن أسماء أو عدد الوفود التي تتخذ مواقف مماثلة بشأن أية مسألة محددة، فضلا عن تلخيص موجز لجميع العروض والإحاطات الإعلامية التي تقدم أمام المجلس. وثانيا، تقييما لمدى تأثير قرارات المجلس على الحالة في الميدان وآفاق المستقبل. ثالثا، ملخصا وقائعا موجزا للاجتماعات غير الرسمية لكل من الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن - وبخاصة لجان الجزاءات - يبين المواضيع قيد

توصية إلى مجلس الأمن باعتماد شكل جديد لتقريره السنوي إلى الجمعية العامة وقائمة بالحالات التي ينبغي أن تكون موضوع تقارير خاصة من المجلس إلى الجمعية العامة.

ومرة أخرى، فإننا بحاجة إلى إرادة سياسية قوية لتحقيق أقصى قدر ممكن من الشفافية والترشيد المفاهيمي اللازم. وستظل مصر ملتزمة بالعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف. ونأمل أن يأتي تقرير مجلس الأمن إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة على نحو يشكل بداية لحقبة جديدة من الشفافية المعززة والشمول المعزز في العمل بين المجلس والجمعية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لسفير اندونيسيا، الذي عرض، بوصفه رئيساً لمجلس الأمن، التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة. وقد استعرض وفدي هذا التقرير الوارد في الوثيقة A/51/2، الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦. والتقرير مقدم إلى الجمعية وفقاً للمادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق اللتين تعهدان في الواقع إلى الجمعية العامة بمهمة الاستعراض العام لأعمال المنظمة.

والميثاق يخول، الجمعية في الواقع تلقي واستعراض التقارير السنوية والخاصة من مجلس الأمن. ورغم شتى المهام الخاصة التي قام بها المجلس، ولا سيما في السنوات الأخيرة، لم تلتق الجمعية العامة أي تقرير خاص من المجلس. ويبدو من الأهمية بمكان إجراء مزيد من التحديد والتوضيح للظروف المتعلقة بتقديم التقارير الخاصة من جانب المجلس. ونعتقد أن على الجمعية العامة مهمة إعداد واعتماد مبدأ توجيهي في هذا الموضوع. وغني عن البيان إن التقارير الخاصة للمجلس يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقة بين المجلس والعضوية العامة.

ومن ناحية أخرى، لقد صيغت التقارير السنوية للمجلس بطريقة لا تفسح أي مجال للنظر فيها. فالتقرير الذي في الواقع من تجميع للرموز والقرارات وبيان بالتسلسل الزمني للقضايا - وهي

عملية قائمة لصون السلم قبل أن تفي بولايتها السياسية أو العسكرية. ورابعاً، الحالات التي يأذن فيها مجلس الأمن لدولة أو مجموعة من الدول بأن تضطلع بعملية عسكرية باسم المجلس، وخامساً، الحالات التي قرر فيها مجلس الأمن فرض جزاءات ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة. وفي جميع هذه الحالات، يرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم تقريراً خاصاً إلى الجمعية العامة.

وليست هذه القائمة جامعة مانعة، وهي بطبيعة الحال مفتوحة للمزيد من النظر، وإعادة النظر، بغية إقرار الآلية الصحيحة للإبلاغ في مثل هذه الحالات الهامة.

بعد أن أوجزت تصوراً لآلية رفع التقارير، اسمحوا لي أن أنتقل إلى التدابير التي اتخذها المجلس أثناء السنة الماضية بغية تحقيق المزيد من الشفافية. وفي هذا الصدد، أود أن أسجل ارتياحنا إزاء اعتماد البيان الرئاسي الذي يرسى الإجراءات الرامية إلى تحسين ترتيبات إجراء المشاورات وتبادل المعلومات بطريقة حسنة التوقيت مع البلدان المساهمة بقوات. ونرى أن هذا ينبغي أن يحدث بطريقة معززة، وفقاً لأحكام المادة ٤٤ من الميثاق. ويود وفد بلدي أن يؤكد على أن المعلومات المتشاطرة في هذه الاجتماعات ينبغي أن يرد بيانها أيضاً في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة.

وإنه لمصدر ارتياح لوفد بلدي أن يلاحظ زيادة عدد الاجتماعات العلنية للمجلس من أجل مناقشة المسائل الدقيقة بغية توفير اتجاه عام للمجلس على أساس آراء أعضاء الأمم المتحدة عامة.

وإن أعمال الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى ينبغي أن تستمر من أجل دراسة كل المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، على أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب الملاحظات التي أبدت في المناقشة الجارية بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وكذلك الملاحظات التي تبدى في المناقشة الجارية في محافل الجمعية العامة الأخرى المعنية بأعمال مجلس الأمن، وذلك بهدف رفع

مصادقته ستتعرض لضرر بالغ. ولا يمكن للمجلس أن يدعي أنه يعمل بالنيابة عن العضوية العامة بينما هو يتجاهل المطالب المشروعة تماما والمستندة إلى الميثاق من جانب الدول الأعضاء. ويتعين على مجلس الأمن، في الواقع، أن يحاول الحصول على ثقة واثمان العضوية العامة حتى يتمكن من التصرف بالنيابة عنها.

ومنذ أن بدأت المناقشات بشأن تقارير المجلس السنوية إلى الجمعية قبل سنين قليلة، ظل الاتجاه العام اتجاها يشير إلى عدم الرضا عن مضمون التقارير. وفي رأينا، أن عدم الرضا هذا إنما ينبغ أساسا من عدم توفر الشفافية في أعمال المجلس، وعدم توفر مساءلته أمام العضوية برمتها.

وعلاوة على ذلك، يتطلب الأداء السليم والفعال للمنظمة تعاوننا معززا وعلاقة قوية فيما بين الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى، ولا سيما مجلس الأمن. والجمعية العامة، باعتبارها الهيئة الرئيسية التي تُمثل فيها جميع الدول الأعضاء، يجب أن تكون لها سلطة أكبر في أدائها لواجباتها وممارساتها لصلاحياتها المناطة بها بموجب الميثاق. ويتبين بجلاء من المناقشات الدائرة في الجمعية والرغبات التي تعرب عنها الدول الأعضاء أن الجمعية العامة على استعداد لتلقي تقارير شاملة وموضوعية من المجلس، والنظر فيها. ويجب أن تُفصل تفصيلا أكبر السبل والوسائل اللازمة لتسهيل هذه المهمة.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشكل تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة والنظر فيه من جانب الجمعية جزءا هاما من أنشطة الجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان أن تتلقى الجمعية، على الأقل مرة في كل سنة، تقريرا وقائعا وشاملا عن أعمال مجلس الأمن. ويتيح هذا فرصة للتقييم والتأمل العام في أعمال مجلس الأمن، وأعمال المنظمة ككل في ميدان صيانة السلم والأمن الدوليين، أي في صدد المقصد الأساسي للأمم المتحدة.

أشياء متاحة بالفعل للدول الأعضاء، ومن الأيسر الوصول إليها من خلال قنوات الحواسيب الحالية - هو تقرير لا يحتاج إلى أي نظر. أما ما ننظر فيه الآن، فهو بالأحرى السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تحسين أساليب وإجراءات تقديم تقارير المجلس، حتى يمكن تلبية حد أدنى من توقعات الأعضاء غير الممثلين في المجلس. والجمعية العامة يمكن حقا أن تؤدي واجبها في إجراء النظر المتعمق والشامل في تقرير المجلس أداء صحيحا لو اتسم مضمون التقرير بطابع موضوعي.

ويبدو أن الفكرة الرئيسية التي تكمن وراء المادتين المعنيتين من الميثاق فيما يتصل بالتزام المجلس بتقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة، هي ضمان أن تكون الدول الأعضاء غير الممثلة في المجلس على علم كامل بأنشطته. إلا أن من المشكوك فيه إلى أقصى حد أن تكون هذه الفكرة قد تحققت فعلا في أي وقت من الأوقات. ووفقا للتقرير الحالي للمجلس، عقد المجلس ٢٤٠ جلسة مشاورات بكامل هيئته، تبلغ في مجملها ما يقرب من ٢٧٧ ساعة، خلال الفترة المغطاة بالتقرير، وهذا يزيد كثيرا عن الجلسات الرسمية المعقودة في نفس الفترة. وبالرغم من التركيز على مشاورات المجلس بكامل هيئته، لم ترد أية معلومات في التقرير السنوي للمجلس عن هذه المشاورات. والتقرير مشوق من حيث ما يخفيه أكثر مما هو مشوق من حيث ما يكشف عنه.

والآن يعتبر الطريق الرئيسي المتاح لجميع الدول غير الأعضاء في المجلس، التي ترغب أن تُبلغ بالمشاورات غير الرسمية، هو حضور جلسات الاحاطة التي تعقدها رئاسة المجلس والتي تتوقف بالكامل على النهج الفردي لرئيس المجلس في ذلك الوقت. وفي رأينا، أنه يمكن تقديم هذه الاحاطات كتابة مع إدراج فحواها في التقرير السنوي للمجلس بعد شيء من التجهيز.

وقد أكدت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء مرارا وتكرارا، في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة على أن تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يجب أن تكون ذات طبيعة شاملة وموضوعية. وإذا كان المجلس لا يتجاوب مع رغبة الغالبية العظمى، فإن

والأمن الدوليين، والحالات التي هي قيد نظر المجلس. فالأرقام العامة لا يمكن أن تعطي الصورة الكاملة.

ومع ذلك، فإن المعلومات العامة الواردة في مقدمة التقرير توفر دليلاً هاماً على ديناميات عمل مجلس الأمن. والاتجاهات التي تعبر عنها هذه المعلومات العامة هذا العام جدية بأن تقابل بالترحيب.

وفي الفترة التي يشملها التقرير الراهن، اتصفت ممارسات مجلس الأمن بتحسينات معينة. فممارسة عقد مناقشات توجيهية مفتوحة، بناءً على فكرة تقدمت بها فرنسا قبل عامين تقريباً، أخذت تتطور أكثر فأكثر. وقد أتاحت للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصاً عديدة للمشاركة في المناقشات التي تسبق المفاوضات وصنع القرار في مجلس الأمن. علاوة على ذلك، فإنها قد ساعدت أيضاً في توضيح الفارق بين المناقشة، وهذه يمكن أن تستفيد من تنوع الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء، وبين المفاوضات على القرارات والتي تتخذ، وهو ما يظل، من مسؤولية أعضاء مجلس الأمن.

وقد تحسنت إلى حد ما شفافية عمل مجلس الأمن نتيجة الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الرئيس، وإلى جانب التحسينات في عمل لجان الجزاءات وبعض الوسائل الأخرى، بما في ذلك الترتيبات المحسنة للمشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات. وهذه التحسينات جدية بأن تلقى الترحيب. إلا أن الحاجة إلى جعل العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة أقرب إلى متطلبات الميثاق لا تزال قائمة ويتعين القيام بالمزيد في هذا الصدد.

إن ممارسة رفع مجلس الأمن للتقارير إلى الجمعية العامة ممارسة ينبغي أن يستمر تطويرها، وينبغي أن تولى الاقتراحات الحالية النظر الكافي. وينبغي عند الضرورة أن يرفع مجلس الأمن تقارير خاصة إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق. علاوة على ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يرفع مزيداً من التقارير إلى الجمعية العامة، ربما مرتين في السنة أو ربما مرة

ويود وفد سلوفينيا أن ينضم إلى جميع الدول التي أعربت عن تقديرها لرئيس مجلس الأمن هذا الشهر، السفير نفروهو ويسنومورتي، ممثل اندونيسيا، على عرضه التقرير. ونحن نشعر بالامتنان لأن نرى أن هذه الممارسة، التي بدأتها البرازيل في عام ١٩٩٢، ممارسة العرض الشفوي للتقرير من جانب رئيس مجلس الأمن، لا تزال مستمرة. ونعتبر أن هذه الممارسة عنصر هام في الجهود التي تبذل من أجل تطوير العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة تنفيذاً لمتطلبات المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة ومراعاة لها.

ويتضمن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة قدراً كبيراً من المعلومات الهامة والمفيدة. وهو كذلك وثيقة منهجية تفيد جميع من يلزمهم الحصول على معلومات عن أعمال المجلس وقراراته. وهو، مثلما شرح رئيس مجلس الأمن هذا الصباح، دليل لأنشطة المجلس، ويتعين قراءته بالاقتران مع وثائق رسمية أخرى لمجلس الأمن. ونظرنا في التقرير يوفر فرصة لجميع الراغبين في التعليق على جانب أو آخر من عمل المجلس لأن يفعلوا ذلك.

علاوة على ذلك، فإن التقرير يوفر معلومات ذات أهمية عامة. وهكذا، نجد في التقرير على سبيل المثال معلومات عامة عن أعمال المجلس وعن تطور طرائق عمله. ومن الطريف أن نرى أن عدد الجلسات الرسمية، والقرارات، والبيانات الرئاسية أقل بكثير من عددها في الفترة السابقة. ويصدق نفس الاتجاه على المشاورات غير الرسمية.

وهذه الاتجاهات هامة لأن بإمكانها أن تخفف من الشاغل المشروع المعرب عنه، في السابق، أي الخوف من أن يؤدي تزايد عدد قرارات مجلس الأمن وبياناته - وهذه ظاهرة كنا نلمسها طوال سنوات عديدة - إلى الاقلال من قيمتها، بينما نجد أن عدد الساعات التي صرفت في المشاورات غير الرسمية يكشف عن ميل إلى الخوض في التفاصيل الصغيرة. وغني عن القول إنه يتعين أن تقاس هذه الشواغل إزاء خلفية الاحتياجات الفعلية في مجال صون السلم

بأكملها. ومن شأن هذه العملية التحضيرية أن تساعد الجمعية العامة على التركيز في مناقشاتها، وأن تساعد مجلس الأمن على توفير كل المعلومات اللازمة للجمعية العامة. والانخراط النشط للجمعية العامة في هذه العملية سيكون أيضا من السبل المؤدية إلى المزيد من إعادة تنشيط الجمعية العامة.

وهذا التفاعل من شأنه أن يوجد تحديدا أوضح للقضاء المحورية التي تحظى بأشد الاهتمام من بين القضايا المعروضة على مجلس الأمن، ويمكن أن يسهم في تحسين نوعية عمله. ونظرا للطبيعة السياسية التي تتصف بها التقارير، يصح أن نتوقع أن تترك التحسينات التي تحدث في هذا المجال تأثيرا مفيدا على أعمال الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين بصورة عامة.

لقد اقتصرنا في ملاحظاتي على بعض الجوانب العامة لتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وسيعالج وفد بلدنا حالات معيَّنة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال. ويبدو أن من الضروري اغتنام المناسبة الراهنة للقيام بأوضح تحديد ممكن للعناصر الأساسية للعلاقة المنشودة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذه هي في رأينا القيمة الرئيسية لبند جدول الأعمال الذي ننظر فيه الآن.

الرئيس بالنيابة: لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند. وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٨٠

كل ثلاثة أشهر، فزيادة تواتر نظر الجمعية العامة في تقارير مجلس الأمن أمر من شأنه أن يسهم في زيادة تعزيز العلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، وبالتالي في تنفيذ الميثاق تنفيذا أكمل.

وإن الحاجة إلى جعل تقارير مجلس الأمن أكثر موضوعية ويسرا لا تزال قائمة. علاوة على ذلك، فإنه سيكون من المفيد جدا أن تتضمن هذه التقارير تقييما للحالات التي يبقئها المجلس قيد نظره. ولقد أصغينا باهتمام كبير إلى الاقتراحات التي تقدم بها الممثل الدائم لمصر في هذه الجمعية قبل برهة وجيزة. ويحدونا الأمل في إحراز بعض التقدم وفقا للنقاط التي وصفها في بيانه. ومع ذلك، يتضح أيضا أن التقييمات المطلوبة هذه لا يمكن توقع ورودها من الأمانة العامة. ويبدو كذلك أن مجلس الأمن وحده لا يسعه أن يكرس الوقت اللازم لوضع هذه التقييمات بصورة جماعية. ويمكن سوق حجة مقنعة مفادها أن تقييم الحالات يتجلى بالفعل في القرارات والبيانات الرئاسية.

وهذا قد يؤدي بنا إلى الخلوص إلى ضرورة إيجاد وسائل أخرى. ونعتقد أنه يمكن بزوغ تقييم أكثر موضوعية لمسائل السلام والأمن العالميين نتيجة قيام اتصال مكثف بين مجلس الأمن والجمعية العامة. والمقترحات المحددة في هذا الصدد، من قبيل الاقتراح الذي تقدمت به مصر قبل عام تقريبا لإيجاد آليات مشتركة للجهازين بغية معالجة الحالات المتشابهة، هي اقتراحات تستحق المزيد من النظر الجاد. ويمكن اتباع نهج مشابه على مستوى رفع التقارير. فبوسع الجمعية العامة أن تنشئ فريقا عاملا لدراسة تقرير مجلس الأمن قبل أن ننظر فيه الجمعية